جمهورية مصر العربية

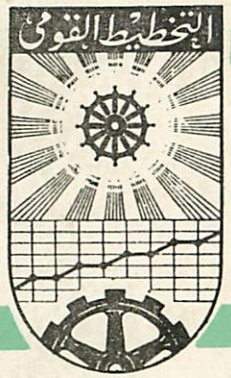

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٦٩)

دراسة تحليلية لمرحلة التعليم الاساسى فى مصر على مستوى المحافظات

(بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠)

اعداد
د٠ عزة سليمان

مايو ١٩٨٨

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الدراسة

	صفحة
مقدمه عامة	١
١ـ علاقة التعليم بالتوطن الصناعى والتقدم التكنولوجى	٤
٢ـ نظرة عامة عن التعليم فى مصر .	٧
٢ـ١ الهيكل العام للتعليم فى مصر .	٧
٢ـ٢ التعليم الاساسى فى مصر وبعده الاقليمى .	١٣
٣ـ تطور التعليم الاساسى فى مصر على مستوى المحافظات .	١٧
٣ـ١ تطور الحاله التعليمية القائمه فى مرحلة التعليم الابتدائى الاساسى على مستوى المحافظات	١٧
٣ـ٢ تطور الحاله التعليمية القائمه فى المرحلة الاعدادية من التعليم الاساسى على مستوى المحافظات	٢٤
٤ـ أهم مشاكل التعليم الاساسى فى ج . م . ع .	٣٢
٤ـ١ مشكلة الاستيعاب والامية .	٣٢
٤ـ٢ مشكلة التأخر الدراسى والرسوب .	٣٤
٤ـ٣ مشكلة التسرب .	٣٦
٤ـ٤ مشكلة المعلم .	٣٩
٥ـ الفوارق بين المحافظات من خلال بعض المؤشرات الاساسية للتعليم .	٤٠
٥ـ١ نسب الامية فى محافظات ج . م . ع .	٤٠
٥ـ٢ نسب التسرب فى محافظات ج . م . ع .	٤٩
٥ـ٣ نسب الاستيعاب بالمرحلة الاساسيه فى محافظات ج . م . ع .	٥٥
٥ـ ٤ اعداد المعلمين المتاحة فى المحافظات المختلفة على المستويين الابتدائى والاعدادى .	٦٢
٥ـ ٥ اعداد الفصول فى المحافظات المختلفة على المستويين الابتدائى والاعدادى	٦٩

صفحة

٥ - ٦ الانفاق الحكومى على التعليم فى محافظات ج ٠ م ٠ ع ٠ ٧٤

٦ - ١ استعراض لبعض السياسات القومية فى مواجهة مشاكل التعليم الاساسى فى مصر ٠ ٧٦

٦ - ١ - السياسات التى اتبعتها الدولة لرفع نسب الاستيعاب والحد من الاميه ٠ ٧٧

٦ - ٢ - السياسة التى اتبعتها الدولة للحد من مشكلة الرسوب ٠ ٧٧

٦ - ٣ - بعض السياسات التى اتبعتها الدوله للحد من مشكله التسرب ٨٣

٦ - ٤ - السياسات التى اتبعتها الدولة لعلاج النقص فى اعداد المعلمين ٨٥

٧ - الخلاصة والتوصيات : ٨٧

قائمة المراجع ٠ ٩١

قائمة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
١	هيكل التعليم الابتدائى الاساسى فى العام الدراسى ٨٤/١٩٨٥	١٠
٢	هيكل التعليم الاعدادى الاساسى فى العام الدراسى ٨٤/١٩٨٥	١١
٣	تطور اعداد التلاميذ فى المرحلة الابتدائية من التعليم الاساسى على مستوى المحافظـــات ٧٥/١٩٧٦ ــ ٨٤/١٩٨٥	١٩
٤	الارقام القياسية لتطور اعداد جملة تلاميذ المرحلة الابتدائية من التعليم الاساسى على مستوى المحافظات ٧٥/١٩٧٦ ــ ٨٤/١٩٨٥	٢٠
٥	تطور اعداد جملة الفصول المرحلة الابتدائية من التعليم الاساسى على مستوى المحافظات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤	٢٢
٦	الارقام القياسية لتطور اعداد الفصول فى المرحلة الابتدائية من التعليم الاساسى على مستوى المحافظات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤	٢٣
٧	تطور اجمالى اعداد التلاميذ والفصول والمعلمين خلال الفتـــرات ١٩٧٥ ــ ١٩٧٩ ــ ١٩٨٤	٢٤
٨	تطور اجمالى اعداد التلاميذ المرحلة الاعدادية من التعليم الاساسى على مستوى المحافظات فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤ .	٢٧
٩	الارقام القياسية لتطور التلاميذ فى المرحلة الاعدادية من التعليم الاساسى على مستوى المحافظات فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤	٢٨
١٠	تطور اعداد الفصول فى المرحلة الاعدادية من التعليم الاساسى على مستوى المحافظات فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤ .	٣٠

١١ ــ الارقام القياسية لتطور اعداد الفصول فى المرحلة الاعدادية من التعليم الاساسى على مستوى المحافظات فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤ ٠ ٣١

١٢ ــ نسب الاميه فى محافظات مصر حسب تعدادى ١٩٦٠ ــ ١٩٧٦ ٤١

١٣ ــ ترتيب المحافظات طبقا لمعدلات الامية حسب تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ٤٢

١٤ ــ الترتيب النهائى للمحافظات التى استطاعت تحقيق انخفاض فى نسب الاميه الاجمالية (ذكور واناث) فى الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٦ ٤٤

١٥ ــ الترتيب النهائى للمحافظات التى استطاعت تحقيق انخفاض فى نسب الاميه للذكور فى الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٦ ٤٧

١٦ ــ الترتيب النهائى لمحافظات الجمهورية حسب نسبه الانخفاض فى امية الاناث خلال الفتره ١٩٦٠ ــ ١٩٧٦ ٤٨

١٧ ــ نسب التسرب على مستوى المحافظات فى الصفوف المختلفه من المرحله الابتدائية فى ج ٠ م ٠ ع ٠ عام ١٩٧٨ ٥٠

١٨ ــ ترتيب المحافظات تصاعديا حسب نسب التسرب للمرحلة الابتدائية ١٩٧٨ ٥١

١٩ ــ نسب الاستيعاب بالتعليم الابتدائى موزعه على المحافظات (حضر / ريف) ونسبة الاناث من اجمالى الملتحقين من الاناث (١٩٧٧/ ١٩٧٨) ٠ ٥٦

٢٠ ــ الاستيعاب بالتعليم الاعدادى فى محافظات مصر وترتيبهم وفقا لذلك (١٩٧٧ / ١٩٧٨) ٠ ٦١

٢١ ــ تطور اعداد المعلمين والتلاميذ ونسبه التلاميذ / معلم والترتيب التصاعدى للمحافظات فى المرحلة الابتدائية خلال الفترة ٧٥/ ١٩٧٦ ــ ٨٤/ ١٩٨٥ ٦٤

٢٢ ــ تطور اعداد المعلمين واعداد التلاميذ ونسبة التلاميذ / معلم وترتيب تصاعدى للمحافظات فى المرحلة الاعدادية خلال الفترة ٧٥/ ١٩٧٦ ــ ٨٤/ ١٩٨٥ ٦٦

٢٣ ـ تطور اعداد وكثافات فصول المرحلة الابتدائية ونسبه المعلمين / فصل فى محافظات ج ٠ م ٠ ع ٠ خلال الفترة من ٧٥/ ١٩٧٦ ـ ٨٤ / ١٩٨٥ ٧١

٢٤ ـ تطور اعداد وكثافات فصول المرحلة الاعدادية فى محافظات ج ٠م ٠ ع ٠ خلال الفترة من ٧٥/ ١٩٧٦ ـ ٨٤/ ١٩٨٥ ٧٣

٢٥ ـ التوزيع النسبى للانفاق على التعليم ١٩٧٦ ٠ ٧٥

مقدمة عامة :

يعد امداد المواطنين بالخدمات الاجتماعية الاساسية (مثل الصحة ـ التعليم ـ السكن ـ الثقافة والترويح) ذو تأثير كبير على مستوى انتاجيه الفرد مما يزيد من كفاءة استغلال الموارد المتاحة وبالتالى زيادة الناتج القومى الاجمالى وزيادة نصيب الفرد من الناتج القومى وتأسيساً على هذا فقد كثفت كثير من دول العالم الثانى ومنها جمهورية مصر العربية ، جهودها خلال النصف الثانى من عقد السبعينات وبداية الثمانينات لامداد المواطنين بالخدمات الاجتماعية الاساسية فى اطار مايسمى بتوفير الحاجات الاساسية حيث ان تدهور مستوى هذه الخدمات وغيابها له انعكاساته السالبة على نفسية الفرد وقدرته الانتاجية كما أن توفيرها يرفع من شأن رأس المال الانسانى ، الركيزة الاساسية للتقدم الاقتصادى .

هذا ويلعب التعليم دورا رئيسيا فى تنمية ورفع كفاءة المواطن واسهامه فى العملية التنموية حيث تتطلب الاخيره وجود قاعدة عريضة من المتعلمين ، اذ تعتمد عملية التنمية ذاتها على لغة الاتصالات بين جميع افراد المجتمع دون استثناء لنخبة مختارة تقوم بها .

ولقد ادركت الحكومات المصرية المتعاقبة منذ مطلع هذا القرن أهمية التعليم فى دفع شأن رأس المال الانسانى ، فصدر اول قانون للتعليم الالزامى عام ١٩٢٥ باعتبار التعليم حق لكل أنسان شأنه شأن الماء والهواء .
على أنه بالرغم من مرور ستين عاما على صدور هذا القانون فما زال هذا الهدف النبيل بعيدا عن التحقيق حيث ماتزال نسبة الاستيعاب الاجمالية اقل منها فى كثير من مثيلاتها فى الدول النامية (٧٦٪ مقابل ١٠٢٪ فى تركيا ، ١٠٢٪ فى تنزانيا فى عام ١٩٨١) . وما تزال نسبة التسرب فى هذه المرحلة مرتفعة حيث بلغت ١٢٪ فى نفس العام بالاضافة الى ارتفاع نسبة من يرتدون الى الامية

وكذلك ارتفاع نسبة الاميين من كبار السـن .

ويعود السبب وراء هذه المؤشرات المتواضعة لنصيب الفرد من التعليم الى عدد من المشاكل وهى ضعف الانفاق الحكومى على التعليم كانعكاس لمحدودية القدرات الاقتصادية القومية وتميز الخدمات التعليمية بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية وغياب التنسيق والتكامل بين الخطط التعليمية وباقى القطاعات الاخرى وعدم الالتزام باستراتيجية شمولية طويلة الاجل لزيادة عرض القوى العاملة وارتباطها بمتطلبات الخطط الاقليمية للقطاعات المختلفة .

ونظرا للتطورات المستمرة فى حقل التكنولوجيا وضرورة تطويعها لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعاناه المجتمع من القصور فى توفير العمالة الخاصة ببعض التخصصات والمهن والحرف اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية بشقيها الصناعى والزراعى فقد نص قانون التعليم رقم ١٣٩ الصادر سنة ١٩٨١ على مد فترة التعليم الاساسى من ٦ سنوات الى ٩ سنوات وذلك بهدف تزويد الطلاب بالمعلومات العملية والتثقيف المهنى وفقا لاحتياجات البيئات المحلية بحيث تتولى المحافظات العملية التنفيذية التعليمية والمتابعة المحلية لها وانشاء صناديق محلية بالمحافظات لتمويل التعليم بالجهود الذاتية لبناء مدارس جديدة .

ويعد هذا تأكيد على ضرورة ربط مفهوم التعليم الاساسى باحتياجات البيئات المحلية الاساسى فى توفير وتنمية الموارد البشرية التى يتم تزويدها فى هذه المرحلة من السلم التعليمى وما يليها من مراحل بالثقافة المهنية والمهارات الفنية اللازمة وذلك من اجل الوفاء بمتطلبات التنمية الاقليمية واعادة النظر فى سياسات التوطن الصناعى فى ضوء اتاحة الموارد البشرية فى الاقاليم الطاردة وتخفيف العبء على الاقاليم الحضرية .

ويهدف هذا البحث الى التعرف على اوضاع التعليم الاساسى بالمحافظات المختلفة وتحديد أهم المشاكل التى تواجه التعليم فى هذه المرحلة من السلم التعليمى وهى أساسا نقص

الاستيعاب وارتفاع نسبة الامية والتأخر الدارسى والرسوب والتسرب والعجز فى اعداد المعلمين وارتفاع كثافة الفصول والعمل بنظام الفترات وتدنى حالة المبانى وقلة التجهيزات وتفاوت الانفاق على التعليم بين المحافظات المختلفة . وذلك لتحديد حجم التفاوتات فى المؤشرات التعليمية المختلفة بين المحافظات . ويعرض البحث بعد ذلك السياسات القومية التى اتبعت فى مواجهة مشاكل التعليم فى مصر لرفع نسب الاستيعاب والحد من الامية والرسوب والتسرب والنقص فى اعداد المعلمين وذلك لاستخلاص الاقتراحات الخاصة بتحديد احتياجات كل محافظة من مدخلات التعليم المختلفة وذلك فى ضوء احتياجات البيئات المحلية المختلفة وربطها بسياسات التوطن الصناعى .

ونود أن نشير هنا الى ان هذا البحث قد تم اعداده آنيا مع البحث الذى قامت به الباحثة عن اوضاع ومشاكل وسياسات التعليم الابتدائى فى مصر ضمن اطار البحث الجماعى الذى اعده مركز التخطيط الاقليمى بمعهد التخطيط القومى تحت عنوان " التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية " حيث تم الاستفادة من بعض اجزاء البحث المذكور فى اعداد الدراسة الحالية .

أما فيما يتعلق بالبيانات والتطور التاريخى لها تود الباحثة ان تشير الى انها قد بذلت جهدا كبيرا فى محاولة استخدام سلاسل زمنية موحدة المدة فى مختلف اجزاء الدراسة ، الا ان ذلك لم يتوفر بالكامل نتيجة لعدم وجود مصدر واحد لتلك البيانات ، كما انها قد اضطرت فى بعض الاحيان الى اسقاط بعض المؤشرات لعدم اكتمال السلاسل الزمنية المتاحة اتساقها وبالنظر الى المدى الزمنى الواجب انجاز الدراسة فى نطاقه فان صعوبة استكمال هذه البيانات من المصادر المتعددة وتحقيقها قد حال دون استخدام بعض المؤشرات التى لم يتناولها التحليل .

١- علاقة التعليم بالتوطن الصناعى والتقدم التكنولوجـــى

تعد الاختلالات القائمة بين عرض وطلب العمل فى الاقاليم المختلفة واحدة من المشاكـل الاقليمية التى ينبغى التدخل من اجل العمل على حلها ، وفى هذا الشأن فان المفاضلة بـــين اثنين من البدائل هما التشجيع على هجرة العمل او التوطن الصناعى تعد من الامور التى لابد من الحسم فيها لصالح واحد على حساب الاخر وعادة ما تكون المفاضلة لصالح سياسات التوطـن الصناعى - فتشـــجيع الهجرة من الاقاليم المتخلفة يترتب عليه مايلـــى :

أ ـ هجرة افضل العناصر المتعلمة التى تتميز بروح المغامرة والابتكار والتى تمكنت من تحصيل قدر كاف من التعليم بينما تبقى أقل العناصر حبا للمغامرة واقلها انتاجية حتى أنـــه يمكن وصفها بالعناصر الصدئة الغير منتجة (Rusty and Unproductive)

ب ـ ان موجات العمل المهاجر للاقاليم المستقبلة تسبب ارتفاع حدة موجات التضخـــم وارتفاع نفقات المعيشة بالمقارنة بالاقاليم الطاردة .

جـ ـ أن كل العمالة التى تعانى من البطالة لن تتمكن جميعها من الخروج او من الهجـــرة مما يترتب عليها وجود نوع من ضياعات البطالة الدائمة (Perpetual unemployment wastage).

د ـ ان العمالة المهاجرة تفرض نوعا من التكلفة الاجتماعية الزائدة على أقاليم متخمة اصـــلا وتعد من الاقاليم التى تعانى من التشبع السكانى مما يضيف اليها طلبا زائدا ومكلفـــا فى نفس الوقت على خدمات البنية الاساسيـــة .

هـ ـ ان الاقاليم الطاردة تتميز بوجود قطاعات كبيرة من السكان المهيأة للاسهام فى النشـــاط الاقتصادى وبخاصة النساء المتزوجات اللائى يمكن اعتبارهن مؤهلات للعمل الا أنهن

غير مسجلات بدون عمل • وهذا النوع من البطالة المختبئة Hidden Unemployment ينشأ عنها تدنى معدلات النشاط الاقتصادى فى الاقاليم الطاردة (١) .

وبالرغم من ان هذا البديل يلقى استحسانا واسعا بين جمهرة كثير من المفكرين الاقتصاديين الا انه ينبغى علينا الا نقع فى مصيدة التبسيط المتناهى عند تفضيل هذا البديل وهو التوطن الصناعى حيث يكون الاخير مكلفا للغاية فى بعض الحالات •

ولقد كان اقليما القاهرة الكبرى والاسكندرية من الاقاليم المصرية التى عانت بدرجة كبيرة من موجات العمل المهاجر من الاقاليم الريفية الطاردة مما تسبب عنه زيادة الانفاق الحكومى على خدمات البنية الاساسية مثل : التعليم ، الصحة ، الاسكان والخدمات الترويحية والمرافق العامة وبالاضافة الى ارتفاع تكلفة المعيشة بهذين الاقليمين وزيادة معدلات التضخم بهما مقارنة بباقى محافظات الجمهورية •

وقد ترتب على تدفق موجات الهجرة المتعاقبة من الاقاليم الريفية الطاردة الى الاقاليم الحضرية وجود تفاوتات اقليمية حادة فى هيكل القوة العاملة حيث هاجرت اكثر العناصر تسلحا بالمهارات وروح المغامرة للعمل فى القطاعات الانتاجية والخدمية التى تم تحديثها فى المناطق الحضرية والدول العربية المجاورة ، بينما ظلت اعداد كبيرة من السكان يمكن القول بأن غالبية كبيرة منها تعد من العناصر الاقل كفاءة وعلما ومنها النساء اللاتى بقين بالقرية بينما خرج ازواجهن للعمل خارج الاقليم او خارج البلد بالرغم من انها مؤهلة للاسهام فى النشاط الاقتصادى • ومما يؤكد صحة هذا الكلام ارتفاع نسب الامية والتسرب فى الاقاليم الريفية عنها فى الاقاليم الحضرية مما يحتم التدخل فى هذه الاقاليم لاعادة صياغة اوضاع التعليم بما يتناسب والحد من اوضاع الامية وزيادة المهارات والتدريب للاجيال الصاعدة توطئة لاسهامها فى النشاط الاقتصادى واعادة التوطن الصناعى لصالح هذه الاقاليم المتخلفة نسبيا وتخفيفا للضغوط

من اجل مناقشة موسعة عن هذا الموضوع انظر :—

1. John Glasson, "An Introduction to Regional Planning: Concepts, Theory and Practice", (London: Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd., 1974, pp. 175 - 178.

الاقتصادية والاجتماعية على الاقاليم الحضرية • ويزيد من اهمية العلاقة بين دفع كفاءة التعليم وسياسات التوطن الصناعى اننا فى عالم يتسم بالتغير الدائم وتزايد ثروة الامم من المعلومات والمعارف وتوظيفها فى تحسين مستوى المعيشة لشعوبها • ومن ثم اهمية الارتباط العضوى بين تطور المعرفة وتطبيق نتائج البحث العلمى اى التزاوج بين العلم والتكنولوجيا مما يحتم ضرورة التحديث والتغير فى تكنولوجيا الانتاج والخدمات وهياكل الوظائف •

وهذا يستدعى بالضرورة تطوير هياكل التعليم ومحتوياته مما يدعونا الى النظر الى العملية التعليمية من خلال محاوره الخمس :

١ـ علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية •

٢ـ أهمية المعلومات والمعارف فى بناء المجتمع •

٣ـ اهمية ان يكون التعليم استثمارا فى البشر لا مجرد خدمات •

٤ـ القصور الحالى فى توفير العمالة الخاصة ببعض المهن والحرف اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية بشقيها الزراعى والصناعى •

٥ـ التعليم من اجل دعم الانتماء الوطنى والعربى والانسانى وترسيخ الديمقراطية •

٢٠ نظرة عامة عن التعليم فى مصـــــر :

يتناول هذا الجزء من الدراسة السُلم التعليمى فى مصر وشرح هيكله العام مع التركـــيز على مرحلة التعليم الاساسى وتوضيح مفهومه وابعاده بمرحلتيها الابتدائية والاعدادية ثـــم يعرض بعد هذا الحالة الراهنة للتعليم الاساسى واهمية البعد الاقليمى .

١٠٢ الهيكل العام للتعليم فى مصـــــر :

حدد القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ السُلم التعليمى فى ج.م.ع واوضح هيكل كـــل مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعى على النحو التالى :-

٩ سنوات للتعليم الاساسى الالزامى (٦ سنوات للمرحلة الابتدائية ، ٣ سنوات للمرحلة الاعدادية
٣ سنوات للتعليم الثانـــوى (العام والفنى) .
٥ سنوات للتعليم الفنى المتقدم ودور المعلمين والمعلمـــات .

وتعتبر كل مرحلة من هذه المراحل منتهية وتؤهل خريجيها الى المرحلـــة التاليـــة لها مع العلم بأن هناك مرحلة ماقبل المدرسة الابتدائية الا أن المرحلة الابتدائية هى السبيـل الاساسى الى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين ابناء جميع المواطنين دون تمييز .

وهى ايضا المرحلة الاساسية لتزويد المواطنين بقدر من التعليم لرفع مستواهم ثقافيـــا واجتماعيا بما يجعلهم اكثر قدرة على الاسهام فى النهوض بأنفسهم وبالمجتمع ومواجهـة متطلبـــات الحيـــاة .

١٠١٠٢ المرحلة الابتدائية من التعليم الاســـاسى :

ركزت الدولة من خلال الوزارة المعنية ومؤسساتها المختلفة على الجانب الكمى المتعلـق بجانب العرض اى التوسع فى استيعاب الاعداد الكبيرة المتزايدة من الطـلاب خصوصا فى هـذه

المرحلة كنتيجة لمجانية التعليم والزامية هذه المرحلة وتزايد الوعى بأهمية التعليم . أى أن كل الاطفال من سن ٦ سنوات الى ١٢ سنة على مختلف مستوياتهم لابد وان ينتظموا فى مدرسة تعدهم للانتهاء من هذه المرحلة الالزامية وخروجهم الى سوق العمل لاحتراف المهن والحرف المتنوعة بعد تلقى تدريب مهنى مكثف ، أو استكمال دراستهم فى المراحل التعليمية التالية . وينص القانون على تطبيق عقوبات على أولياء أمور التلاميذ الذين يتخلفون عن الاستمرار فى هذه الدراسة .

هذا وقد تشكلت مدارس التعليم الابتدائى الاساسى فى العام الدراسى ٨٤ / ١٩٨٥ مما يلى :-

أ - مدارس رسمية وعددها ١١٧٨١ مدرسة وتضم ٥٫٢٦٥٫٩٥٦ تلميذا بعدد ١٢٠٫٦١٩ فصلا .

ب- مدارس خاصة مجانية (تدفع الدولة تكلفة التعليم كاملة) وعددها ٤٢٧ مدرسة وتضم ١٤٠٦٣١ تلميذا بعدد ٣٦٩٣ فصلا .

جـ - مدارس خاصة بمصروفات (تشرف عليها الدولة وتقدم لها اعانات فنية ومالية وتشجيعية عددها ٣٩٥ مدرسة وتضم ١٩٦٩٨٧ تلميذا بعدد ٤٤١٨ فصلا .

د - مدارس خاصة لغات وعددها ١٤١ مدرسة وتضم ٧٦٩٥٤ طفلا بعدد فصول ١٩٥٤

هذا وتنتشر المدارس الابتدائية الاساسية فى كافة المدن والقرى فى ربوع مصر - وتتواجد كلما توافر لها العدد الكافى من الراغبين فى الانتظام بها .